



المنظمة العالمية للملكية الفكرية

جنيف

لجنة البرنامج والميزانية

الدورة الحادية عشرة

جنيف، من ٢٥ إلى ٢٨ يونيو/حزيران ٢٠٠٧

تقرير مرحلي عن نظام الكشف المالي وتضارب المصالح في الويبو

من إعداد الأمانة

١- في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٦ أجرى المدير العام تغييرات في نظام الموظفين ولائحته (المادة ٦-١) بشأن الأنشطة والمصالح خارج المكتب الدولي^(*). وإعمالاً لتلك التغييرات، أنشأت الويبو نظاماً لإعلانات الكشف المالي يشمل أيضاً إجراء بشأن الكشف عن تضارب المصالح. وسيكون النظام جزءاً رئيسياً من النظام العام المعزز للويبو بشأن النزاهة والأخلاقيات المهنية لزيادة فعاليته. وقد أشير إلى ذلك في اقتراحات البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (البرنامج ٢٤: الرقابة الداخلية).

٢- وتنفيذاً لهذه السياسة تقترح الويبو ما يلي:

— اتباع النظام الجاري تطويره حالياً في الأمم المتحدة قدر الإمكان وبعد تكييفه وفقاً لأي من أفضل الممارسات الأخرى التي قد تحددها الويبو؛

(*) تنص المادة ٦-١ على ما يلي:

- (ز) يكون جميع أعضاء هيئة الموظفين في درجة مدير أول فما فوق وفي فئات محددة أخرى مطالبين بإيداع إعلان على استمارة محددة والكشف عن أنواع محددة من المصالح التي تعينهم بأنفسهم أو تعني أزواجهم أو أفراد أسرهم المعولّين. ويودع الإعلان عند التعيين وفي مواعيد محددة. ويبقى الإعلان سرياً.
- (ح) يجوز أن يكون التصريح الذي قد يمنحه المدير العام بناء على أحكام هذه المادة رهناً بما يراه مناسباً من الشروط، بما في ذلك ضرورة إيداع إعلان وفقاً لما هو مقرر في الفقرة (ز) أعلاه، عند الاقتضاء.
- (ط) يضع المدير العام إجراءات لالتماس التصريح وإيداع إعلان الكشف المالي بناء على هذه المادة.

— وتقييم أعمال نظام الأمم المتحدة المعدل الجديد، وكذا النظام المعمول به في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

— واستعراض بعض الأنظمة، مثل النظام المعمول به في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لضمان تحديد جميع أفضل الممارسات على الصعيد الدولي وتطبيقها في إجراءات الويبو؛

— وصياغة مشروع تعليمات وإجراءات داخلية قبل نهاية سنة ٢٠٠٧ تكون محل مشاورات مع الدول الأعضاء؛

— والشروع في وقت مبكر من سنة ٢٠٠٨ في تطبيق نظام إعلانات الكشف المالي وتضارب المصالح على جميع الموظفين في الفئة العليا وغيرهم ممن يقع عليهم الاختيار لأسباب تتعلق بمخاطر محددة.

٣- وفي هذا السياق، يود المكتب الدولي لو أن يحصل على معلومات من الدول الأعضاء التي تطبق نظام الكشف المالي وتضارب المصالح في سياق حكوماتها.

٤- *إن لجنة البرنامج والميزانية مدعوة إلى الإحاطة علماً بالمعلومات الواردة في هذه الوثيقة.*

[نهاية الوثيقة]